قدر ثلاث تشبيعات مد يرجع قبل ان ينتصب اذا انتصب فحيث ين
الاحتراز اما الفرض والمحافظة على التشهد بالرجوع قلنا المتروع الا
مرطس فان رجع لعدم سقوط عمدا بطلت او تشهد لم تبطل
كزيادة ركن فان ذكر بعد الرجوع قام حتما اذ قد سقط التشهد بالقيام
ولو ذكر حكم الماموم في الوجهين فان لم يقوموا حتى رجع شهد اكتفوا
المشهد كهو ه مد واذا رجع قبل ان ينتصب تشهد لتشهد اذ نقص صلبه
فرض فتعد تم تشهد عي علقمه و ها سود قس لا تشهد لقوله صلى الله
عليه الخبر قلنا خبرنا ارجح لصحه زاويه والزياده ى فان رجع الامام
قبل الانتصاب وقد انتصب الماموم رجع اليه في الاصح لوجوب المتابعه
ى لم ولا يعود الى التوجه ان شرع في القراءه قبله مسئله فان ترك
القنوت عامدا له عالما بتحريمه كالتشهد وفيه تفصيل مسئله ولا يفسد
تارك السنن عمدا عالما بتحريمه المعتزله يفسد لمخالفه اجماع المسلمين على الجمله
عليها لقوله تعالى واتبعون ومن رغب عن سنتي فليس مني مرى قاضي القضاه
يكره عليه وان لم يفسد بالخبر وظهور تفاوتون بالثواب فلو ختم لكان فرضا
اذ الفرض ما استحق تاركه الذم ويؤيد ما ذكرنا قوله صلى الله عليه وسلم ان صدقه
مسئله ولا سجود لترك الهيئات وهو ما شرع تبعا وليس مقصودا
خفف حكمه مر و للجمهور والاستراحه فيه اذ هما ضعفه القراءه كهيئه ها فعالا
فلا شهودها ولجمهور المس في السنيه ولم يعد لنا ما مر وفعل المس ليس بحجه
فس لنجعه لترك الهيئات لعموم الخبر قلنا اتها تكتفي فيها والتسوية في التسميه
الثالث زيادة ركعة او ركن شهرا فيجب السجود لفعله صلى الله عليه وسلم عمدا
فتبطل اجماعا ط ع فان زادها متعمدا بما يقبض زيادتها اعاد اذ المتروع عامه
مر لا بل كالناسي قلنا المتروع متعدد مسئله فان ذكر الناسي هي قبل ان يسجد
لحامسه فرضه صحت اجماعا وتسقط الخامسه مر ى و كذا بعد السجود لفعله
صلى الله عليه وسلم في الظهر ع بل يشتد ان ذكر بعد ان قيدها بسجده اذ بعضو بها بعد كثير
قلنا الخبر يرد فعه ح اذ فعد في الرابعه اضاف الى الخامسه ركعه متفلا وتبطل
لما مر والا فكقولنا مسئله وكذا لو زاد في المغرب لما مر عي ده ها



ركعه ليلا نضم شفعا وهي وتر قلنا لا دليل على كليل يشهد لما مر مسئله
وزياده تشليثه في غير محلها لا تفسد احتياطا وجبر ما شهر وكرباله ثمن ن ى س
ى ولا تسليمتان ولو نوى الخروج لطل التمام كتحرمتين واد كلام المشاهي ها
يفسد ط هب بل يفسد بهما اذ هما كجمل لا تشهد ولم يفصل قوله كجملها التسليم
بين الشهر والعدد ر ح ان نوى الخروج افسد اكما لو كون تحليلة ها يفسد قلنا لم
يفصل الخبر فعل وفيه نظر اذا اراد انه تحليل في محله الرابع زيادة ذكر جنسه
مشروع في الصلوة فجبر بالسجود لعموم الخبر ها كثيرا في غير موضعه عمدا يفسد كما يفعل
الكثير فرع ولا سجود لتكرير الافتتاح اذ يدخل بالاخر فان كرر الفاتحة والتشهد
او التشهد سجد له اذ زاد على المشروع محمد ان كرر الفاتحة في الاخريين لم يسجد اذ
هي كالبدل عما لقيام المشبع مقامها لنا عموم الخبر والقياس على الاذكار المسنونة ء
فرع ومن يشرع في الركوع لتشبيح المتجد ا والعكس يسجد كما لو تركه لصي ومن ابدل
التشهد بعضا لا وسطا بالقراءة جبره بالسجود كما لو تركه قل ولو جهر حيث لم يشرع الجهر
جبرا بالسجود كزيادة الذكر الخامس الفعل اليسير من غير جنسها و كقرض ظفره
او لحيته ذاكرا او ناسيا لقلته ى اليسير لا يوجب سجودا اذ عفي عن جمله نعفي
بعضه والكثير سعتيد فصل في المشي والعمل مسئله طه مر ش احكم للشك بعد
الفراغ لتعذر الاحتراز اما مس بل كالشك حالها وسيأتي حكمه عند لس ان تطاول
الزمان فلا حكم له و ها كالشك حالها قل يمكن الاحتراز حالها ما لنا على الاول لو عدها
شوطا ذلا يأتي من الشك بعد ها عاده عل عمر عبد الله س عمر طا عا السعي سي ح ط
شك حالها في ركعه وهو معتبد اعاد لقوله صلى الله عليه وسلم فليتحر ولا يمكنه التحري فقال
ع ما يزيد على ام عو عه س ك بل بنى على الاقل لقوله فليبن على اليقين ولان الشك الخبر فلا يزيد
المشي الذي لا يمكنه التحري اذ لا يأتي من عود الشك ان استأنف والمشي لا يمكنه التحري
س كالثنائي فيما انهم يطرحون الشك كانه لم يكن اذ في ها استيقنا فابطال العمل وقد ال عالى
كالشك في جملتها لنا لا وجه للفرق وطا الرجح واذا استأنفنا عاد الافتتاح لبطلان
الاول ببطلان ما بعده اذ لا يراد لنفسه بل لغيره فاذا بطل بطل ى بعض صح لا انتفا
الغرض فيه شك لنا ما مر عمر ره حائرين يريد حج طح مسئله واما المشي الذي يمكنه
التحري بعد كزيه لقوله صلى الله عليه وسلم فليتحر اخرى وكل الى الصواب الخبر وقوله وانه لم يشك على
الاربع الخبر ومحمل طا ك بل ينبغي على ما دل لقوله فليبن على اليقين فعلما اراد ما يمكنه التحري

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)